يتكرر بتكرر السبب وهو ذكره كما ورد فى الحديث الشريف من اذا ذكرت عنده ولم
ولم يصل على فقد جفانى واما اقتداء بالله وملائكته لما بينا ان الله وملائكته يصلون
على النبى دايما ثم عقب الصلوة عليه بالتسليم وقال وسلموا تسليما حتى ينتظم الدعاء مع
الثناء لان الصلوة دعاء والتسليم تحية وثناء ثم ذكر المصدر عقيب الفعل منكرا
منهما وذلك يدل على فخامة الثناء وشمول وجوبه جميع الاحوال
قال رحمه الله هذا ما عندنا فى التقرير فى هذه
الآية من حيث علم المعانى
والحمد لله رب العالمين
تم

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

بسم الله الرحمن الرحيم احمد الله حمدا يليق بجلاله واصلى على افضل الرسل
محمد وآله وبعد فقد قال الشيخ الزاهد علامة الورى علم الهدى شمس الدين
الخى تغمده الله برحمته كنت قرأت القرآن يوما حتى انتهيت الى هذه الآية وهى
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأملت فيها وقلت هذه الملازمة
صحيحة تامة ولكن تحيرت فى الاستثناء الواقع فيها فاستفتيت الشيخ
الامام الاجل العالم الزاهد الناسك الربانى حافظ الملة والدين محمد بن محمد
بن نصر البخارى والشيخ الامام الاجل الاستاد الزاهد السالك الناسك رضى الملة
والدين السمرقندى حفظ الله على الخافقين ظلالهما بعد تتبع كتب التفاسير وغيرها
واتعاب الخاطر والمباحثة المستقصاة فتقاعدا عن الجواب ثم لما وصلت الى بلدة

حند

حند جرست كنا فيها بعد الواقعة ببخارا سنة اثنين وسبعين وستمائة فاستفتيت الشيخ
الامام الاجل شيخ الاسلام اسحاق بن محمود النعمانى دام بقاؤه بهذا السؤال تاتيا
فاجاب بما اجاب فاردت ان اجمع هذه الاسولة والاجوبة كيلا يضيع منى واوردت
الاعتراضات على جواباته ليكون تذكرة لمن يأتى من بعدى والله استهدى وبه
استعين وعليه توكلت واليه انيب

صورة الفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم ما قول الشيخ الامام الاجل العلامة كاشف الحقائق مبين
الدقائق فخر المحققين زيدت معاليه فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وجه السؤال ان الا ههنا اما ان يجرى على حقيقتها او يحمل على معنى غير لا وجه الى
الاول لوجهين احدهما انه لو كان كذلك لزم ان يكون المستثنى منصوبا وليس كذلك
اللهم الا ان يقال انه فى معنى النفى ولكنا نقول ان النفى المعنوى لا يجرى مجرى النفى
اللفظى ولهذا قالوا فى نحو قولهم ابى القوم الا زيدا او بالنصب وثانيهما ان المستثنى يخالف المستثنى منه
فى الحكم اما بطريق الغاية والنهاية كما هو مذهب علمائنا رحمهم الله واما بطريق المعارضة
كما هو مذهب الشافعى رحمه الله فلو اجريناها على حقيقتها يلزم منه نفى الا له تعالى فضلا عن التوحيد
ولا وجه الى الثانى ايضا لانه لو حمل على معنى غير فاما ان يكون بطريق البدل واما ان
يكون بطريق الصفة لا سبيل الى واحد منهما اما الى الاول فلوجوه احدها ان البدل
لا يجرى الا فى كلام غير موجب وههنا الكلام موجب وثانيها انه لو كان بدلا لجاز النصب
فى المستثنى كما فى قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع والنصب وثالثها انه
لو كان كذلك لجاز ان يقال لو كانت فيهما الا الله كما يقال ما فيهما الا الله واما الى الثانى
فلوجوه ايضا الاول انه لو كان صفة لكانت الآلهة موصوفة لا محالة ولا شك ان

ان الموصوف وجب غير المطلق ومعلوم انه لا يلزم من نفي الخاص نفي العام والثاني
لقائل ان يقول سلمنا ان الآلهة التي غير الله منتفية لم قلتم ان الآلهة التي هي مع الله
الهة منتفية وهذا كما قيل رجال غير زيد مكرمون فلا يلزم من ذلك الرجال الذين زيد
منهم ان يكونوا مكرمين وذلك لان الرجال الذين زيد غيرهم اغير والرجال الذين زيد
منهم غير فلا يلزم من اتصاف احد الغيرين بصفة اتصاف الغير الآخر بتلك الصفة والثالث
لقائل ان يقول هب انه كذلك ولكن التوحيد انما يلزم ان لو كان انتفاء الآلهة
بانتفاء جميع افرادها اما اذا كان انتفاؤها ببعض افرادها فلا يلزم والآية انما وردت
لبيان التوحيد فوقع الاشكال وبعد السؤال ارشدونا الى الصواب رجاء لنيل
الثواب والله الهادي الى الرشاد والموفق لاصابة الحق والسداد جواب الامام
فخر الدين اسحاق شيخ رحمه الله قال ما اقرب هذه التركيبات تركيبات اهل الاعجم
وما اشبه هذه التقسيمات تعقيمات ولى الضلال او كم تكيف ما ورد في مجاري السلوك
اختيار علمائنا ان الاستثناء انها الى غاية المستثنى والى ذلك اشار حذاق هذه الصناعة
في نصبه ما بعد الا في الموجب انه شابه المفعول به من وقوعه فضلة لكن خالفه من حيث
انه بيان تغيير كالشرط ولهذا اشترط الاتصال في اصدار اللفظ والمفعول بان تقرير
فانتصب لمكان المشابهة والمضاهاة وفيما نحن بصدده في الآية لم يوجد ما ذكرنا من
التغيير لعدم دخول ما بعد الا في القضية لولا حرف الا بخلاف قولهم جاء في القوم الا
زيدا فلزم الرفع على الاصل فارتفع فلما لم يوجد في الآية معنى الاستثناء حقيقة ضربا
الى دخيلها واهي حرف غير فصار تقدير الآية لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله
وحينما دخل حرف غير افاد معنى الصفة على ما عرف في موضعه واما فائدته من الموصوف

احصر

احصر من المطلق قلت لا اسلم على الاطلاق الا يرى ان كلمة غير لو وقعت صفة عمت
لان معناها ان المذكور غير فلان وفي غيرية فلان دخل جميع الانواع والاجناس
واما الوجه الثاني في هذا المقام فلان الآلهة مع الله لم يخرج عن غيرية الله الا يرى
ان زيدا وان كان مع عمرو لا يكون عينه فيكون غيره ضرورة واما ما اشار الى الوجه
الثالث ان نفي الجميع قد يكون بنفي البعض قلت الجواب عنه من وجوه احدها انه
خرج مخرج الجواب عن قولهم اجعل الآلهة الها واحدا ان هذا لشيء عجاب يلزم
مطابقة الجواب السؤال والثاني ان ذكر الجمع وارادة الفرد جائز وسائغ كما اشار
اذ قالت الملائكة يا مريم والمراد جبريل لعبرة نسقيكم مما في بطونه واولوا العلم قائما
بالقسط ومثلهم جرا والثالث ان لفظ الآلهة وقعت في موضع النفي اثباتا على
تقدير لو فعل ذلك التقدير انتصب التوحيد ولفظ الجمع اقتضت التجميع فساغ كل واحد منهما
ارادة كما ان الصيحة عذاب والعذاب مذكر ولفظة الصيحة مؤنث فاعتبر الله كليهما
في سورة هود في قصة صالح واخذ الذين ظلموا الصيحة وفي قصة شعيب فاخذت
الذين ظلموا الصيحة وهكذا في قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله بالياء وتعمل بالتاء
اعتبارا للفظ مرة وللمعنى اخرى وفي آل عمران ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا
من بعد ما جاءهم البينات وفي موضع آخر جاءتهم البينات وفي حرف اتى كذلك ان كانت
صفته جمعا فجمع وان كان فردا ففرد فجئنا الى ما نحن فيه انه غرضنا انه علق المحال
بوجود الآلهة على قول ما قال الاعداء في السؤال واوقعها موقع التنكير والاثبات واراد
الجمع اثباتا واراد الفرد نفيا ولان معنى الفساد نشأ من التمانع والتمانع فيما زاد
على الواحد متمشي سواء كان الزائد فردا او جمعا ولان القدم اقتضى التفرد وعمها جاز

الزائد حاشا، لم يتفاوت قلة وكثرة والمقصود ان الجمع اذا نفى وعلة انتفاء الجمع
عمت جميع الافراد انتفت الافراد قضية لوجود العلة النافية فهذه جواباته التي
يعرف منها مقدار علمه واستقامة طبعه واما الاعتراضات عليها فنقول قوله ما اقرب
هذه التركيبات تركيبات اهل الاعتزال الى آخره قلنا ليس في هذه التركيبات اشعار
بشيء من المذاهب لا سيما مذهب الاعتزال لا عبارة ولا اشارة ولا دلالة لا من جهة اللفظ
ولا من جهة المعنى اما من جهة اللفظ فظاهر واما من جهة المعنى ففيه ثلاث اشارات احدها
اشارة الى شيء من المباحث النحوية ومعلوم ان المباحث النحوية لا تعلق لها بمذهب ما
وثانيها اشارة الى مسئلة من مسائل اصول الفقه كما اشرنا اليه في اثناء السؤال والخلاف
فيها بيننا وبين الشافعي ليس الا وثالثها اشارة الى ضرب من المباحث العقلية
الصرفة المتفق عليها صحتها ولا خلاف فيه البتة يعرفه كل من له عقل سليم وطبع مستقيم
ولئن سلمنا ذلك ولكن لا مذهب للسائل في هذا المقام السؤال على ان المعتزلة يوافقوننا
في مسائل التوحيد كلها ولا خلاف بيننا وبينهم الا في مسائل معدودة على ما يشتمل عليه
كتب المتكلمين فليت شعري ما حمله على هذه المجازفات وقوله اولم يكف الى آخره قلنا
هذا التحكم محض ولئن ذهب الى الاستدراك فنقول الاستدراك اتمام الدليل ببعض مقدماته
اما ايراد الادلة المختلفة على الدعوى الواحدة فلا يسمى استدراكا واما ما اشار الى ان
المستثنى منصوب لمشابهة المفعول به قلنا هذا الكلام غير متوجه صدر عن قائله غير روية
وذلك لان المجيب لما سلم ان كلمة الا ههنا بمعنى غير وانها صفة فقد ساعدنا على ان الا
ههنا ليست للاستثناء حقيقة فالاشتغال بانه منصوب لمشابهة او كذا وكذا
اشتغال بما لا حاجة اليه ولا تعلق له بما نحن فيه فكان لغوا عبثا ضايعا ومثل هذا لا يليق

لمن

لمن له ادنى تمييز خصوصا لمن يدعي كمالا في العلم ورجاحة في العقل واما قوله ما بعد الا ليس
بداخل تحت القضية السابقة لولا حرف الا قلنا ذاك ليس ببعيد بيانه من وجوه احدها
انه لو لم يكن داخلا لما صح الاستثناء في قولنا لا اله الا الله لاستحالة اخراج ما ليس بداخل
وثانيها ان الاله هو المعبود لغة سواء كان حقا او باطلا ولهذا يثنى ويجمع وثالثها
انه لو لم يكن داخلا لما احتجنا الى اقامة البرهان على التوحيد بعد ما اقمنا البرهان على
وجود الاله واذا كان داخلا تحت الاله التي هو فرد من افراد الالهة المقدرة كان اولى
ان يدخل تحت الالهة التي هي مشتملة على الاله اذ المشتمل على الشيء على شيء مشتمل
على ذلك الشيء فسقط ما ذكره واما قوله ان كلمة غير اذا وقعت صفة افادت معنى
العموم قلنا لا نسلم وانما يكون عاما اذا كان شاملا للافراد اجمع كما اذا قلنا جاءني
القوم فانه يتناول جميع افراد القوم اما اذا قلت جاءني قوم غير زيد فلا يتناول
زيدا قطعا فلا يكون عاما ولئن سلمنا ذلك ولكنه عام من وجه دون وجه بخلاف
المطلق فانه عام من كل الوجوه واما قوله ان الالهة مع الله لا يخرج عن الغيرية قلنا
هذا جواب عن لا يلائم السؤال لان في السؤال اثبات المغايرة بين الجمعين
اعني الالهة التي هي جمع مع الله تغاير الالهة التي هي جمع بدون الله فان في
الاولى يتوقف الالهة على الله باعتبار انه فرد من افرادها وفي الثانية لا يتوقف عليه
لانه ليس من افرادها فلا يلزم من انتفاء احد الغيرين انتفاء الغير الآخر فهذا حق وصواب
كاف لمن انصف وتأمل واما قوله بان الفرد الداخل لا عين المجموع واذا لم يكن
عينه يكون غيره بالضرورة قلنا هذا ممنوع ايضا بناء على المذهب الصحيح وهو قولنا
لا هو ولا غيره واما قوله خرج مخرج الجواب فلزم مطابقة الجواب السؤال قلنا

ليس بمطابق لأن السؤال مطلق والجواب مقيد وأما قوله اطلاق الكل وارادة البعض
جائز قلنا نعم ولكن على سبيل المجاز إلا أن المجاز خلاف الاصل لأن الاصل في الكلام
هو الحقيقة فالقول بارادة البعض دون البعض عدول عن ظاهر اللفظ من غير ضرورة
وانه باطل كما نقل عن الشيخ علم الهدى ابي منصور العدول عن ظاهر اللفظ الحاد وكفر
وضلال ولأن تجويزه يؤدي الى فتح باب التأويلات الفاسدة والاخلال
المتمسكات فان قيل ما ذكرتم ينتقض بالمجازات الواردة في القرآن قلنا ذلك انما
ورد على اساليب كلام العرب نحو المشاكلة والتضمين والترصيع وغيرها من محاسن الكلام
على ما عرف في علم البيان وهذه الاشياء من اوصاف الالفاظ وكلامه تعالى منزه عن ان يكون
من جنس كلام البشر وانما ورد القرآن بهذه الاساليب لكونه منزلا بلسان العرب
وكلامهم قلما يخلو عن هذه الاجناس ولأنه لو جاز ارادة البعض دون البعض لا يخلو اما
ان يكون لمرجح او لا لمرجح فان كان لمرجح فذلك المرجح اما الله تعالى واما غيره فان كان الله تعالى
يلزم ان يكون ذلك البعض مرادا على التعيين قطعا دون غيره فلا يكون غيره مرادا فاذا صدر
لفظ محتمل على المراد وعلى غيره تلبيس على المكلف وتعجيز له وكل ذلك سفه وذلك
على الحكيم محال وان كان غيره فذلك الغير لا يخلو اما ان يكون قديما او حادثا فان كان قديما
يلزم ان يكون في الوجود قديمان متغايران وذلك باطل بالتمانع وان كان حادثا
يلزم ان يكون الارادة حادثة لأن المفتقر الى الحادث اولى ان يكون حادثا وان كان
لا لمرجح يلزم ترجح الممكن المتساوي لا لمرجح واما النظائر فكلها مدفوعة اما الاول وهو
قوله تعالى اذ قالت الملائكة فالمراد منه جبريل قلنا ذاك قول بعض المفسرين وذلك
لا يوجب اليقين على انه متعارض بقول الآخرين واما الثاني وهو قوله تعالى سيكفيكهم

كما

كما في بطونه فذلك باعتبار معنى الانعام وانه جمع واما الضمير في بطونه باعتبار ان لفظ الانعام
اسم مفرد مقتضب لمعنى الجمع كنعم ونحوه ولهذا ذكر سيبويه لفظة الانعام في باب الاسماء
المفردة الواردة على افعال واما الثالث وهو قوله تعالى قائما بالقسط فانه حال مؤكدة عن
المعطوف عليه دون المعطوف وذو الحال هو الله لا غير كما في قوله ووهبنا له اسحاق ويعقوب
نافلة واما قوله النكرة المثبتة توجب التفريد ولفظة الجمع توجب التجميع قلنا نعم ولكن الجمع
بينهما في موضع واحد جمع بين الضدين ولكنهما يوجب التفريد في المفردات والتكثير في
المجموع وذلك لأن للمجموع افرادا كالثلاثة والاربعة فصاعدا كما ان للمفردات افرادا
كالواحد والاثنين فاقل افراد المجموع ثلاثة كما ان اقل افراد المفردات واحد فاذا كان
الجمع منكرا يحمل على اقل الافراد عددا وذلك ثلاثة لكونها متيقنة لأنه لم يوجد في افراد
المجموع عددا اقل من الثلاثة كما ان المفرد اذا كان منكرا يحمل على اقل الافراد عددا وذلك
واحد واما التذكير والتأنيث في الآية الاولى والثالثة لا باعتبار اختلاف الجهتين وذلك
لأن اختلاف الجهتين لو كان معتبرا لجاز التذكير والتأنيث فيما اذا اسند الفعل الى
المؤنث الحقيقي ولم يكن في اللفظ علامة التأنيث كزينب ومريم اعتبارا باللفظ مرة
وبالمعنى اخرى ولم يجز باتفاق ائمة النحو وبهذا خرج الجواب عن بقية الآيات التي
تمسك بها واما قوله اراد الجمع اثباتا واراد الفرد نفيا قلنا ارادة الله تعالى غير معلومة
للبشر فلم قلتم بانه اراد او لم يرد ولئن سلمنا ولكن لم لا يجوز على العكس واما قوله التمانع
فيما زاد على الواحد يتمشى سواء كان الزائد فردا او جمعا قلنا لا نسلم وهذا لأنه وان كان
يلزم من انتفاء فرد من الافراد انتفاء الجمع اما لا يلزم من انتفاء الجمع انتفاء كل فرد من الافراد
قطعا والتمانع الوارد في الآية هو الزائد الكثير فلا يتمشى فيما دونه واما قوله العدم يوجب

التنزه قلنا هذا مدفوع من حيث المنع والنقض اما المنع فعلى قول من يقول بقدم العالم
واما النقض فانه منقوض بالصفات لاسيما على قول من يقول بقدمها وههنا اخر الاعتراضات
وبالله التوفيق وعليه الاعتماد قال مولانا الخي نعاهي رضي الله عنه وعن اسلافه الجواب
عندنا بقدر ما رزقنا الله بفضله وكرمه عن السؤال الذي قدمنا ذكره على الاية ان يقول
الا ههنا بمعنى غير وانها صفة كما اشار اليه في الكشاف اما الجواب عن الوجه الاول
وهو قوله لا يلزم من نفي الخاص نفي العام قلنا هذا حق وصدق لا نحيد عنه واما قوله
لا يلزم منه التوحيد وانما يلزم ان لو كان انتفاء الالهة مطلقا اما اذا كان انتفاؤها مقيدا
فلا يلزم قلنا لا نسلم وهذا لانه يلزم من انتفاء المعين انتفاء المطلق من حيث انه لازمه
بل من حيث انه مطلق وهذا بناء على الاصل وهو ان المطلق لا وجود له خارجا وذهنا على
ما عرف في موضعه ولكن له وجود في ضمن المعينات فيكون المعين شرطا لوجود المطلق
ولازما له اذا عرفنا هذا فنقول ان الالهة الموصوفة لازم من لوازم الالهة المطلقة على
هذا التقرير وملزوم الفساد فتكون الالهة المطلقة ملزوم الملزوم والفساد لازم الملزوم
واللازم منتف كما ترى فينتفي ملزوم الملزوم وهو الالهة المطلقة وهذا هو القانون المعتبر
في كثير من المباحثات ولئن قال يجب ان يلزم من وجود العام وجود الخاص على هذا
التقدير والمعلوم انه غير لازم قلنا العام لازم للخاص بحسب الماهية لانه جزؤه ولكنه
مستلزم له بحسب الوجود فعلى هذا لا يتأتى ما ذكرتم واما الجواب عن الوجه الثاني
وهو ان الملازمة الواقعة بين الالهة والفساد بعينها لان دليل التمانع كما هو قائم بنفي
الالهة فهو بعينه قائم في الالهين بلا تفاوت بيانه انا لو فرضنا الهين فاذا اراد احدهما
حركة زيد والاخر سكونه مثلا فاما ان ينفذ المرادان معا وح يلزم اجتماع النقيضين

واما

واما ان لا ينفذ المرادان معا وح يلزم ارتفاع النقيضين او ينفذ ارادة احدهما دون
الاخر وح يلزم ترجح احد المتساويين على الاخر لا لمرجح وكل واحد من هذه الامور محال
في بديهة العقل فاذا كان فرض الهين مستلزما للفساد فما
ظنك في الالهة وبهذا خرج الجواب عن الوجه
الثالث فتأمل والحمد لله رب
العالمين والصلوة على رسوله محمد
واله اجمعين تم في اوايل
شعبان المكرم سنة اثنتين
وعشرين والف